

د. مفتح سليم

باسم الشعب
محكمة النقض
الدائرة الجنائية
دائرة السبت (ج)

نائب رئيس المحكمة
وجمال حليس
ومفتح سليم

المؤلفة برئاسة السيد المستشار / مصطفى محمد أحمد
وعضوية السادة المستشارين / محمد جمال الشرييني
كمال صقر

نواب رئيس المحكمة

بحضور السيد رئيس النيابة العامة لدى محكمة النقض السيد / أحمد ممدوح .
وأمين السر السيد / رجب حسين
في الجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة بمدينة القاهرة .
في يوم السبت ٩ من صفر سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٢١ من نوفمبر سنة ٢٠١٥ م .

أصدرت الحكم الآتي :



في الطعن المقيد بجدول المحكمة برقم (١٤٣٩/٢٢ لسنة ٨٥ القضائية) .

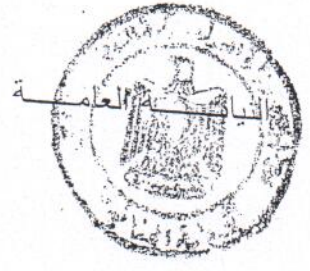
المرفوع من

" المحكوم عليه "

أبو بكر محمد عبد الفتاح يوسف

ضد

" المطعون ضدها "



Handwritten signature

(٢)

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنحة رقم ٣٨٤٩ لسنة ٢٠١٢ بوصف أنه في يوم ٢١ من مارس لسنة ٢٠١٢ بدائرة قسم الدقى - محافظة الجيزة :-
أولاً : أتلّف عمداً أموالاً ثابتة عبارة عن الباب الخاص بملحق مستشفى مصر الدولى وجعله غير صالح للاستعمال . ثانياً : قام باستعراض القوة بواسطة الغير وهم حرس شخصى مما ألقى الرعب فى نفوس العاملين بالمستشفى وتكدير الأمن العام وتعريض حياة المواطنين للخطر على النحو المبين بالتحقيقات .

وطلبت عقابه بالمادتين ٢٠١/٣٦١ ، ٣٧٥ مكرراً من قانون العقوبات .
وادعى المجنى عليه أحمد شريف جمال عزب قبل المتهم مدنياً بمبلغ مليون جنيه على سبيل التعويض المدنى المؤقت .
ومحكمة جناح قسم الدقى قضت بحضورى اعتبارى فى ٢٤ من فبراير سنة ٢٠١٥ عملاً بمادتى الاتهام أولاً : ببراءة المتهم مما هو منسوب إليه عن التهمة الأولى ، ثانياً : بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة ألف جنيه لإيقاف التنفيذ وإحالة الدعوى المدنية للمحكمة المختصة .
استأنف كل من المتهم والمدعى بالحقوق المدنية والنيابة العامة وقيد استئنافهم برقم ٤٩٢٢ لسنة ٢٠١٥ .

ومحكمة شمال الجيزة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً فى ٢٧ من مايو سنة ٢٠١٥ أولاً : بقبول استئناف النيابة العامة شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بشأن التهمة الأولى ، ثانياً : بقبول استئناف المتهم شكلاً وفى الموضوع ببطان الحكم المستأنف بشأن التهمة الثانية والقضاء مجدداً بحبس المتهم سنة مع الشغل والمصروفات ، ثالثاً : بعدم جواز نظر استئناف المدعى بالحق المدنى وألزمته المصروفات .
فطعن الأستاذ / محمد سيد سيد المحامى نيابة عن الأستاذ / محمد مصطفى حسين المحامى بصفته وكياً عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٧ من يونيه لسنة ٢٠١٥ .
وأودعت عدد ست مذكرات بأسباب الطعن فى ١ ، ١٣ ، ١٥ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ من يوليه سنة ٢٠١٥ موقع على الأولى والأخيرة من الأستاذ / نور الدين أحمد إسماعيل المحامى والثانية من الأستاذ / نبيل محمد سالم المحامى والثالثة من الأستاذ / أشرف محمد محمد على المحامى والرابعة من الأستاذ / مختار العبودى المحامى والخامسة من الأستاذ / محمد مصطفى حمودة المحامى .





(٣)

وبجلسة اليوم نظرت المحكمة الطعن (منعقدة في هيئة غرفة مشورة) وقررت التأجيل لجلسة اليوم وفيها أحواله لنظره بالجلسة حيث سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

حيث سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد

المداورة قانوناً :-

حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر قانوناً .

وحيث إنه مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة استعراض القوة أمام المواطنين بقصد ترويعهم وتكدير الأمن والاعتداء على الغير وممتلكاته قد شابه القصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع ، ذلك أنه مضى في نظر الدعوى وإصدار الحكم فيها دون أن يلتفت لدفعه بعدم دستورية نص المادة ٣٧٥ مكرراً من قانون العقوبات والتي دانه بموجبها - إيراداً له ورداً عليه ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من المفردات أن الطاعن قد تقدم بجلسة ٢٠١٥/١/٥ بمذكرة دفع فيها بعدم دستورية مادة العقاب رقم ٣٧٥ مكرراً من قانون العقوبات والمضافة بالمرسوم بقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١١ المعدل لقانون العقوبات ، وكان من المقرر أن مفاد نص المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ أن المشرع خول محكمة الموضوع سلطة تقدير جدية الدفع بعدم دستورية النص الذي يحكم واقعة الدفع ، فإذا ما رأت أن الدفع يقوم على أسباب جدية منحت الخصم الذي أثار الدفع أجلاً لرفع دعواه أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم يرفعها في الأجل المحدد أو رأت أن أسباب الدفع بعدم الدستورية غير جدية استمرت في نظر الدعوى وذلك تقديراً منه بضرورة توافر مقتضى الذي يبرر وقف الدعوى لفصل المحكمة الدستورية في الدفع المشار إليه حتى لا يُلغى هذا الدفع وسيلة لإطالة أمد التقاضي بغير مبرر مما لزمه أن تعرض المحكمة لكل الأسباب التي توافرت للخصم تأييداً للدفع المشار إليه وأن يكون استخلاصها في عدم جديته سائغاً وله



(Handwritten signature)

(٤)

أصله الثابت بالأوراق . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ مضى في إدانة الطاعن مستنداً إلى نص المادة ٣٧٥ مكرراً آنفة الذكر رغم دفع الطاعن بعدم دستوريته معرضاً عن ذكره ملتفتاً عن أثره - مع علمه بأمره فقد كان تحت سمعه وبصره بعد أن أصبح واقعاً مسطوراً في الدعوى - فلم يقسطه حقه ولم يعن بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، رغم أنه في خصوصية الدعوى المطروحة هاماً وجوهرياً لاتصاله بواقعها وتعلقه بموضوعها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق قصوره في التسبب معيباً بالإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه وإعادة .

فلهذه الأسباب

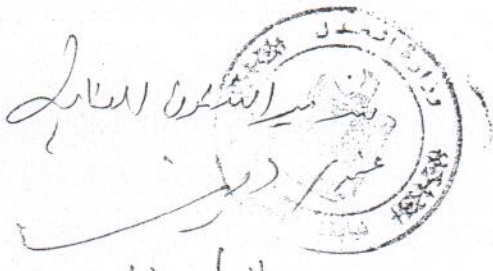
حكمت المحكمة : بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة شمال الجيزة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى .

رئيس الدائرة
معا



حرة ربيع في القفص ٤٩٢٢ / ٢٥٥
٣٨٤٩ / ٢٥١
مساد الرسوم الوزارة لتسجيل ١٩٩٦.٧٧
٢٠١٢٢

٨٠٧٢٥
٢٠١٦



٢٠١٦/١٠/٢٠

١٥٥
٢٠١٦

٢٠١٦/١٠/٢٠